

اجتماع رفيع المستوى لاستعراض

أداة تقييم مدى توافق السياسات العامة مع مبادئ العدالة
الاجتماعية

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠



ازدهار البلدان كرامة الإنسان

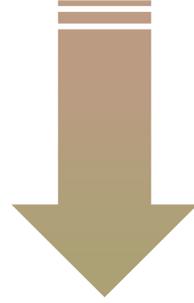


الأمم المتحدة

الاسكوا
ESCWA

أهداف استخدام الأداة

تحليل



1

تحليل مدى إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات العامة والبرامج التنموية: تحديد الفجوات والنقائص

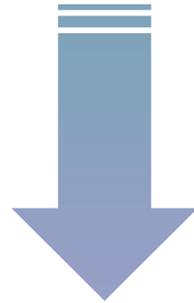
تمكين



2

تمكين المؤسسات الحكومية من إجراء تقييم ذاتي لقدراتها على دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات صنع السياسات بطريقة تشاركية

حلول



3

اقتراح الحلول المحلية والتدخلات الأساسية ووضع خطط عمل إصلاحية لسد الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات

أهمية استخدام الأداة

رصد المؤشرات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية
تخصيص مجموعة من المتطلبات/المعايير لكل مؤشر
(موارد بشرية، موارد مادية، إطار تشريعي، قوانين...).

متابعة التقدم المحرز بشكل مستمر ← تقييم ذاتي ← إعداد
تقارير دورية بشأن ما تحقق والتحديات التي لا تزال قائمة

توفير أداة لتقييم مدى تعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في
السياسات الوطنية وللاستخدام هذا التصنيف كمعيار لتحسين
القدرة على تصميم الخطط والسياسات

الثغرات التي يمكن أن تحددها الأداة

أوجه القصور في الهياكل
المؤسسية والآليات
الداخلية التي تضمن
تماسك واتساق وتنسيق
السياسات

القصور في الهياكل
المؤسسية والآليات

النواقص داخل البيئة
التمكينية/التنظيمية لهذه
العمليات، وبالتالي
الثغرات في الأطر
التشريعية والتنظيمية
التي توجه هذه العمليات

النواقص داخل البيئة
التمكينية/التنظيمية

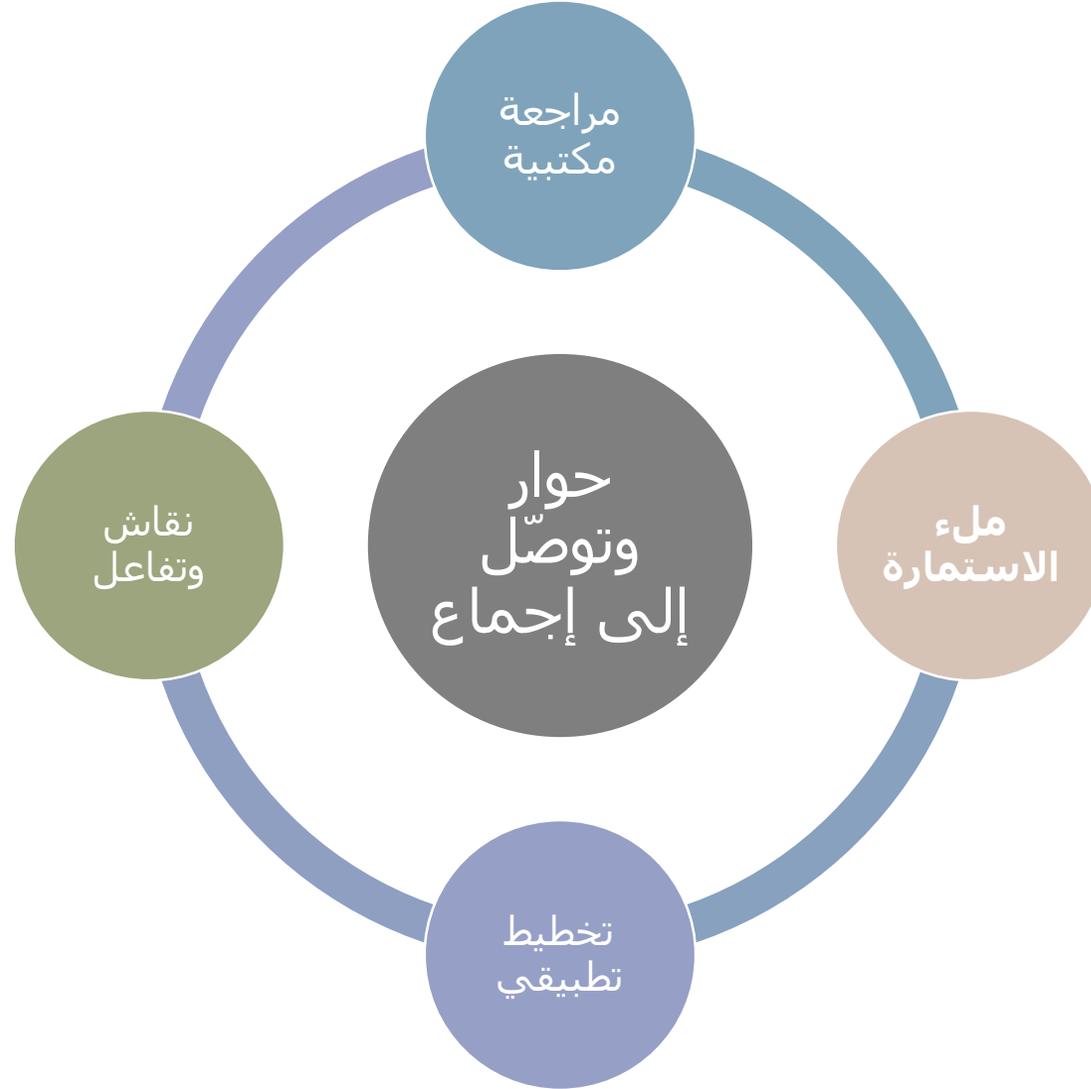
الثغرات في بناء
التوافق حول خيارات
السياسة العادلة
والشاملة والقائمة على
المساواة والمشاركة
والحقوق

الثغرات في بناء
التوافق حول السياسة

الثغرات المعرفية
والمهارات المطلوبة في
عمليات تصميم أو تنفيذ
أو تمويل أو تقييم
السياسات الاجتماعية
والاقتصادية

الثغرات في المعرفة
والمهارات

كيفية التقييم



مواطن القوة في الأداة والقيود المفروضة عليها

الأداة مطواعة واسترشادية ويمكن لكل دولة تكييف الأسئلة وإضافة أسئلة جديدة لتتلاءم مع أولوياتها واحتياجات المؤسسات الوطنية وبناء القدرات فيها.

الهدف من الأداة أن تستعمل بشكل ذاتي "self-assessment" من دون مساعدة أو دعم من الإسكوا أو من جهات خارجية مما يعزز من استدامتها وتعميمها

توفر الأداة إطاراً شاملاً لإدماج العدالة الاجتماعية ويكمن تطويعها للتجاوب مع أي سياسة عامة أو برنامج تنموي

تعطي صورة عن مدى توافق السياسات والبرامج مع مبادئ العدالة الاجتماعية أي الحقوق والإنصاف والعدل والمشاركة (١) في نقطة معينة من الزمن أو (٢) أن تقارن التقدم المحرز مع الوقت في داخل المؤسسة الواحدة، أو (٣) أن تقارن الأداء بين الدول

تفسح الأداة المجال امام جميع المعنيين للتشاور حول طاولة واحدة حول الثغرات والحلول المناسبة لها وتضع بين أيديهم نموذجاً استرشادياً يمكن اتباعه لوضع خطة عمل لسد الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات

للتقليل من أثر عنصر الذاتية والتحيز، حُددت المؤشرات بوضوح تحضيراً للاختبارها. ويُتوقع من كل مؤسسة تقوم بالتقييم أن تضع أساساً منطقياً وتعليلاً واضحاً لكل عملية تقييم

تصلح الأداة للاستخدام من قبل المعنيين بموضوع التقييم من داخل المؤسسات الحكومية أو من خارجها (أطراف غير حكومية)

يمكن للإسكوا ان تقدم الدعم الفني لفريق التقييم لتعزيز فهمه لقضايا العدالة الاجتماعية وادماجها في السياسات والخطط الوطنية وتوصي الإسكوا بتعيين فريق متنوع من ذوي الاختصاص لهم القدرة على الوصول الى المعلومات المطلوبة وتحليلها

المضي قدماً

بناء القدرات وتقديم الدعم الفني

تعظيم الاستفادة من الأداة من خلال بناء القدرات
وتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء في تحليل
نتائج التقييم ووضع خطط عمل لسد الثغرات

نشر وتعميم

وضع الأداة على
منصة إلكترونية خاصة

مصادقة من الدول الأعضاء

استعراض الأداة أمام الدول الأعضاء
في اجتماع رفيع المستوى وفي لجنة
التنمية الاجتماعية في ٢٠٢١ بهدف
المصادقة عليها وتعميم استخدامها

1

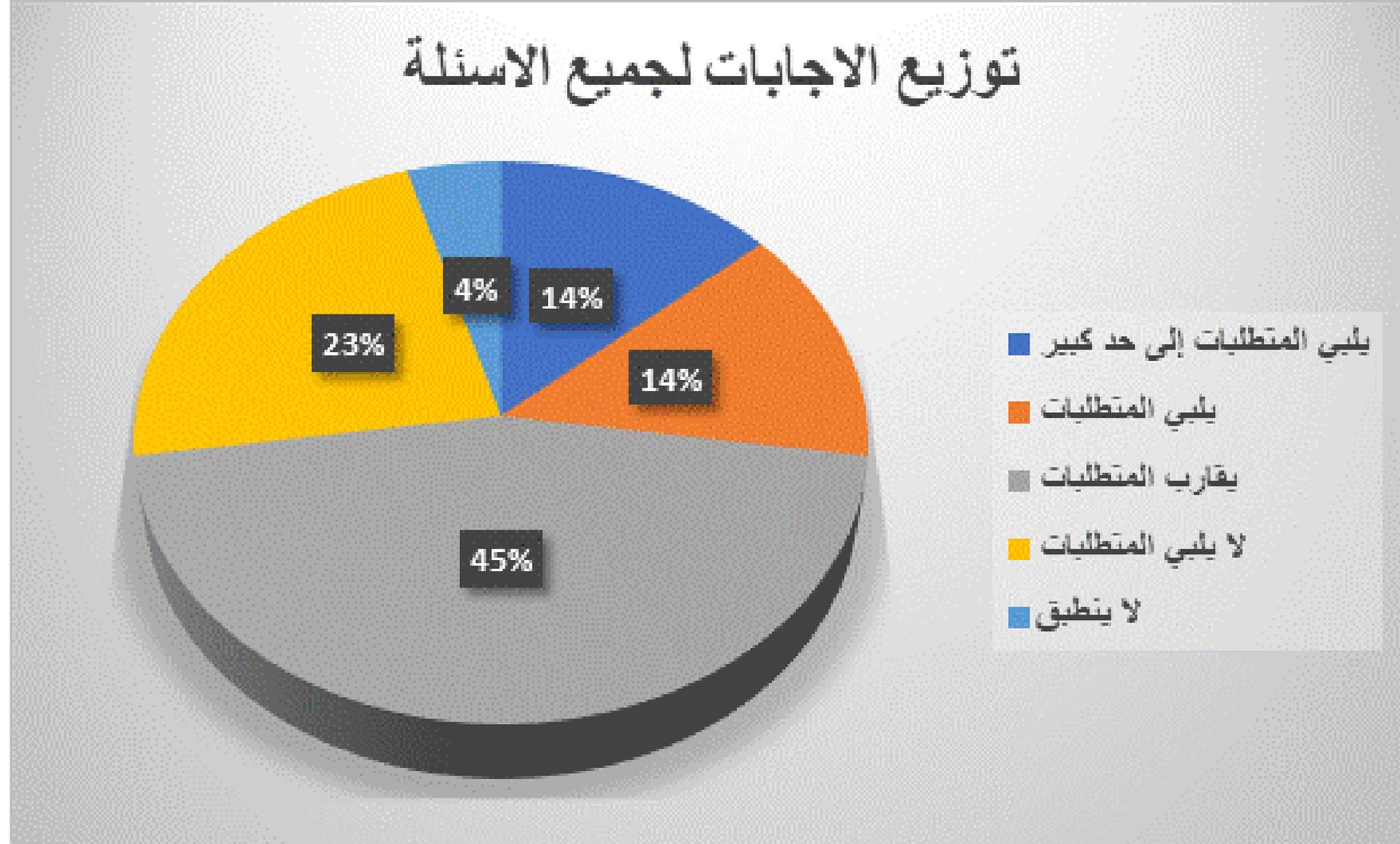
2

3

الأسئلة الخاصة									الأسئلة العامة			
مرحلة المتابعة			مرحلة التنفيذ			مرحلة التخطيط						
النقاط	مثل عن إجابة المستخدم	رقم السؤال	النقاط	مثل عن إجابة المستخدم	رقم السؤال	النقاط	مثل عن إجابة المستخدم	رقم السؤال	النقاط	مثل عن إجابة المستخدم	رقم السؤال	
3	يقارب المتطلبات	18	3	يقارب المتطلبات	9	3	يقارب المتطلبات	7	4	يلبي المتطلبات	1	
2	لا يلبي المتطلبات	19	3	يقارب المتطلبات	10	5	يلبي المتطلبات إلى حد كبير	8	5	يلبي المتطلبات إلى حد كبير	2	
1	لا ينطبق	20	4	يلبي المتطلبات	11				4	يلبي المتطلبات	3	
2	لا يلبي المتطلبات	21	2	لا يلبي المتطلبات	12				5	يلبي المتطلبات إلى حد كبير	4	
3	يقارب المتطلبات	22	3	يقارب المتطلبات	13				3	يقارب المتطلبات	5	
			3	يقارب المتطلبات	14				3	يقارب المتطلبات	6	
			2	لا يلبي المتطلبات	15							
			3	يقارب المتطلبات	16							
			2	لا يلبي المتطلبات	17							
11			25			8			24		المجموع الاول	
2			2			1			1			weight/الوزن
11*2 = 22			25*2 = 50			8*1 = 8			24*1 = 24			المجموع النهائي
24+8+50+22 = 104											المجموع العام (من مجموع 180)	

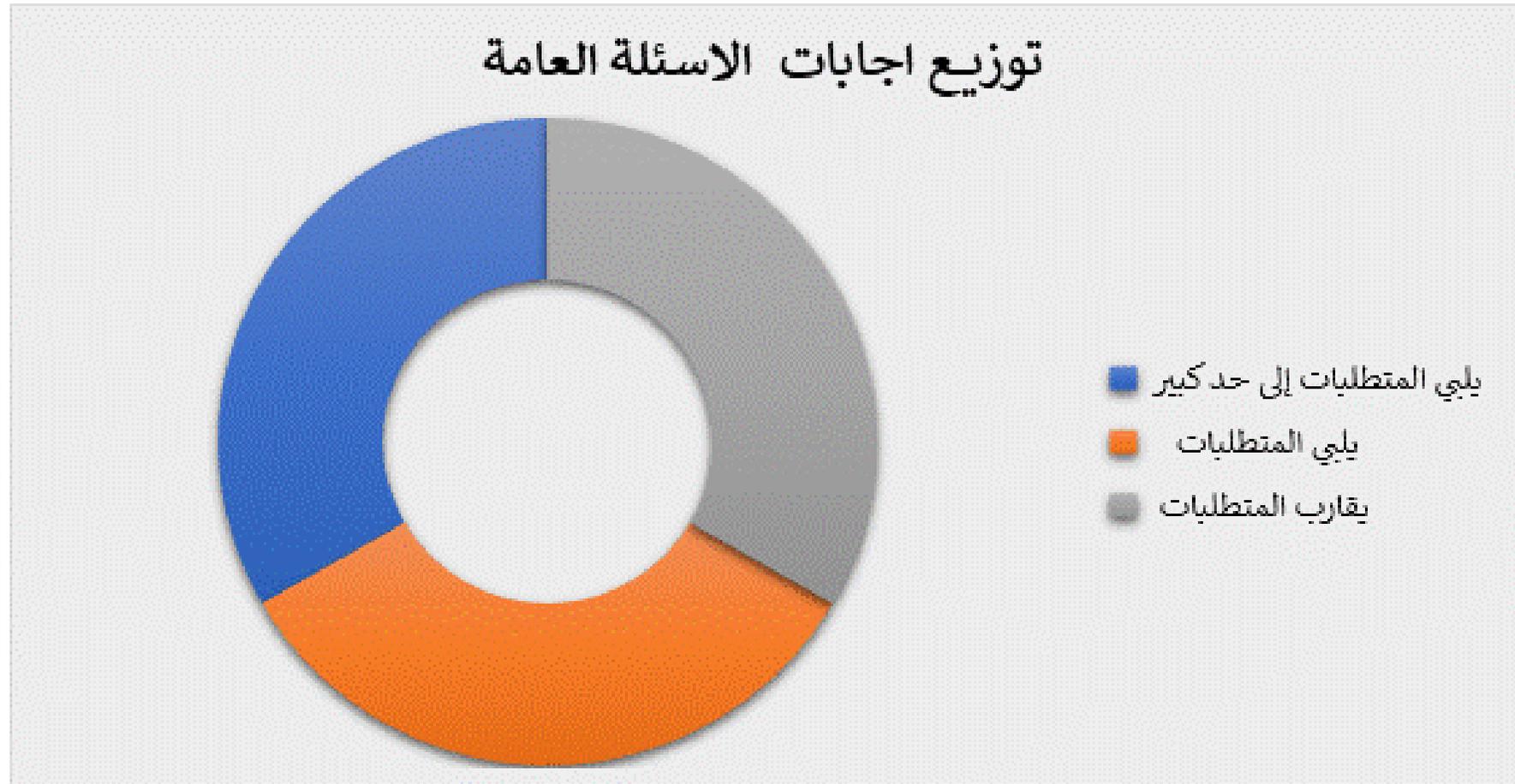
توزيع الإجابات لجميع الأسئلة

الإجابة	مثال عن عدد الإجابات على جميع الأسئلة
يلبي المتطلبات إلى حد كبير	3
يلبي المتطلبات	3
يقارب المتطلبات	10
لا يلبي المتطلبات	5
لا ينطبق	1

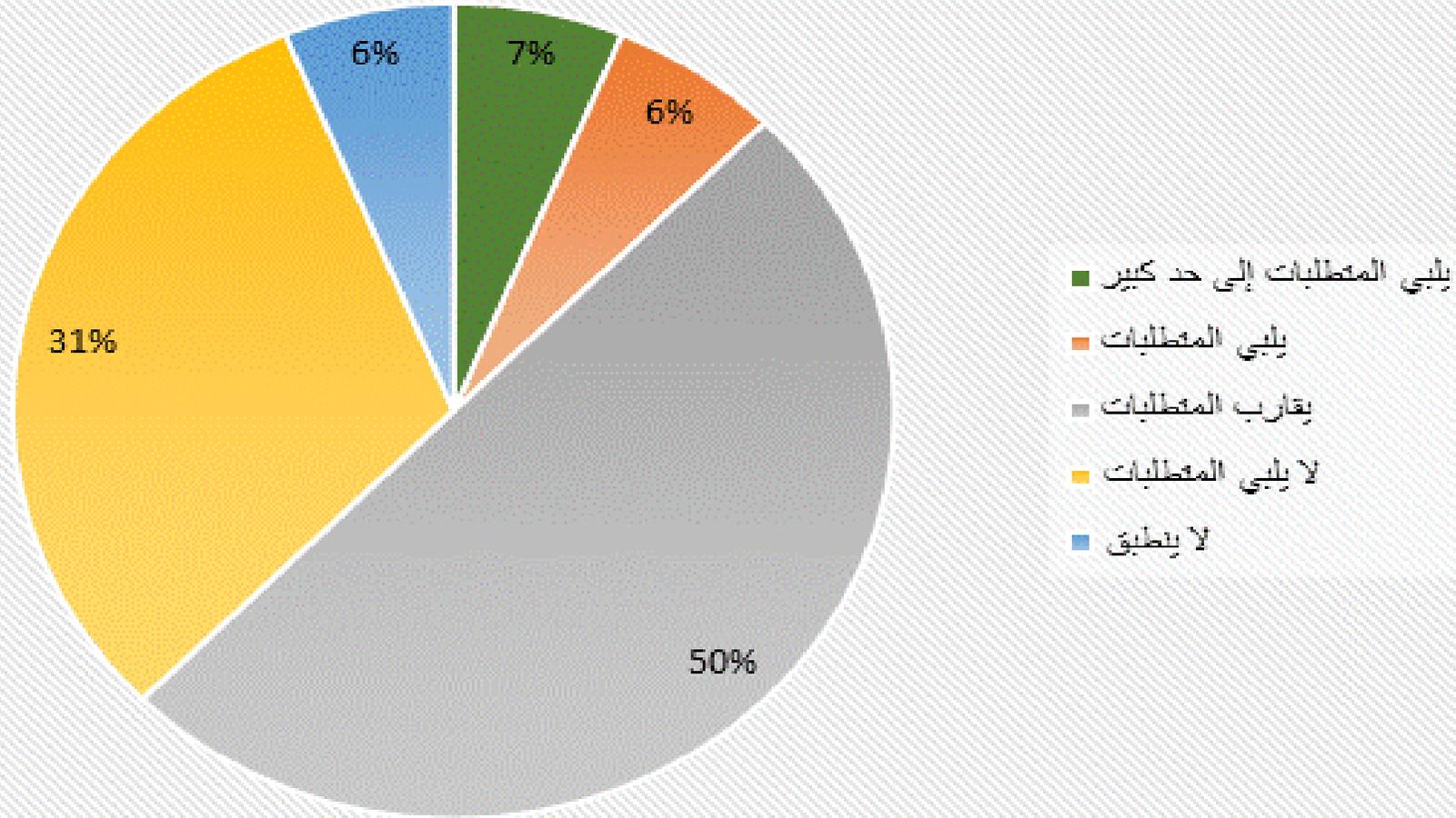


توزيع إجابات الأسئلة العامة

الإجابة	مثال عن عدد الإجابات على جميع الأسئلة العامة
يلبي المتطلبات إلى حد كبير	2
يلبي المتطلبات	2
يقارب المتطلبات	2



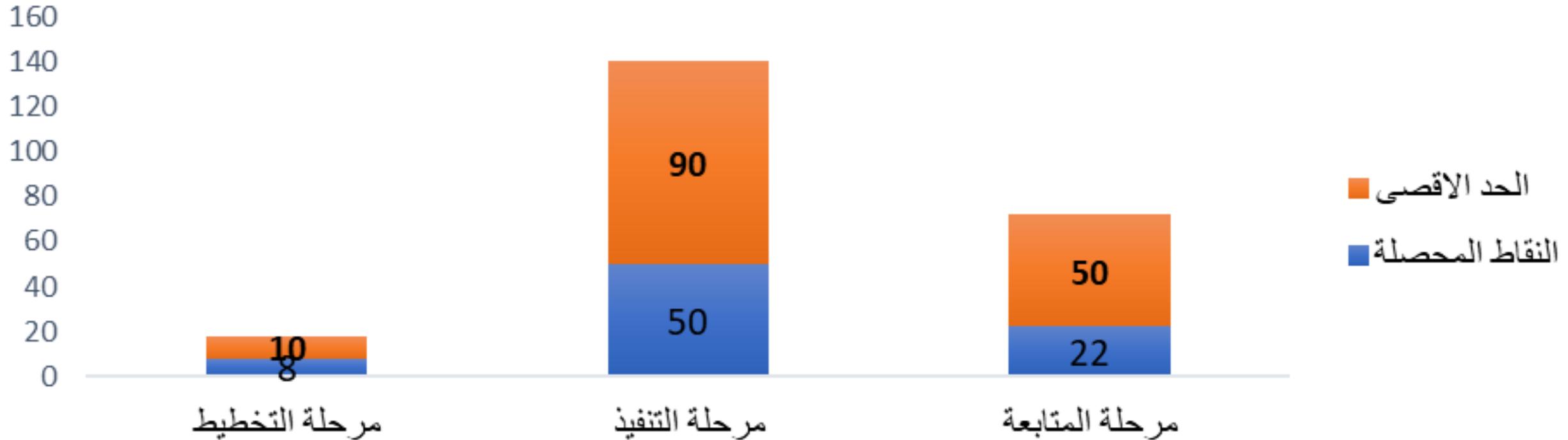
توزيع إجابات الأسئلة الخاصة



الإجابة	مثال عن عدد الإجابات على جميع الأسئلة الخاصة
يلبي المتطلبات إلى حد كبير	1
يلبي المتطلبات	1
يقارب المتطلبات	8
لا يلبي المتطلبات	5
لا ينطبق	1

يمكن أيضا جمع النقاط حسب المراحل الثلاث في الاستبيان كما في المثال التالي

مجموع نقاط الاسئلة الخاصة



	مجموع النقاط في المثال	الحد الأقصى الممكن للنقاط
مرحلة التخطيط	8	10
مرحلة التنفيذ	50	90
مرحلة المتابعة	22	50

أداة تقييم الثغرات في مدى مراعاة السياسات العامة للعدالة الاجتماعية

استبيان التقييم الذاتي

أولا - الأسئلة العامة

الرؤية والأطر المؤسسية لإدماج قضايا العدالة الاجتماعية

هل ينص الدستور والإطار التشريعي على ضرورة ادماج العدالة الاجتماعية ومبادئها في السياسات والبرامج العامة؟

لا ينطبق لا يلبي المتطلبات يقارب المتطلبات يلبي المتطلبات يلبي المتطلبات إلى حد كبير

> كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء

> الموارد المطلوبة

∨ المستندات المرجعية لتعليل الإجابة

-نص الدستور، القوانين والأنظمة المبنية عنها، القرارات والمراسيم،
مثلاً:

- قانون العمل / العمل
- قانون الحد الأدنى للأجور

ج. ك. ل. م. ن. ه. ز. ح. ط. ي. ق. ر. س. ع. ف. غ. خ. د. ذ. ر. ز. ح. ط. ي. ق. ر. س. ع. ف. غ. خ. د. ذ.

هل ينص الدستور والإطار التشريعي على ضرورة ادماج العدالة الاجتماعية ومبادئها في السياسات والبرامج العامة؟

يلبى المتطلبات إلى حد كبير يلبى المتطلبات يقارب المتطلبات لا يلبى المتطلبات لا ينطبق

> كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء

> الموارد المطلوبة

∨ المستندات المرجعية لتعليل الإجابة

-نص الدستور، القوانين والأنظمة المتبثقة عنها، القرارات والمراسيم،
مثلاً:
- قانون الشغل /العمل
- قانون الحد الأدنى للأجور
- قوانين الضرائب/ الإطار الجبائي
- القوانين الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة
- قوانين أو مجلة حقوق الطفل
-أرضية الحماية الاجتماعية
- قانون الاستثمار

هل لدى الحكومة رؤية واضحة حول ضرورة دمج العدالة الاجتماعية ومبادئها في السياسات والبرامج العامة؟

يلبى المتطلبات إلى حد كبير يلبى المتطلبات يقارب المتطلبات لا يلبى المتطلبات لا ينطبق

> كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء

> الموارد المطلوبة

هل ينص الدستور أو الرؤية الوطنية أو الخطة الوطنية الخمسية على ضمان النمو والعدالة الاجتماعية في إطار مستدام يحترم البيئة؟

يلبى المتطلبات إلى حد كبير يلبى المتطلبات يقارب المتطلبات لا يلبى المتطلبات لا ينطبق

>	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء
>	الموارد المطلوبة
>	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة

هل يتم العمل بين المؤسسات والوزارات وعلى مختلف مستويات الحكومة من خلال آلية تنسيق تهدف إلى ادماج مبادئ العدالة الاجتماعية وتحقيقها بشكل فعال ومتناسق؟

يلبى المتطلبات إلى حد كبير يلبى المتطلبات يقارب المتطلبات لا يلبى المتطلبات لا ينطبق

>	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء
>	الموارد المطلوبة
>	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة

هل تعمل السياسة العامة لامركزية أو قانون السلطات المحلية على تعزيز العدالة الاجتماعية؟

يلبى المتطلبات إلى حد كبير يلبى المتطلبات يقارب المتطلبات لا يلبى المتطلبات لا ينطبق

>	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء
>	الموارد المطلوبة

> المستندات المرجعية لتعليل الإجابة

هل تقوم الجهات الرسمية بتحديث البيانات والمنظومات المعلوماتية لمتابعة السياسات العامة بصفة منتظمة بالشراكة مع الجامعات والمؤسسات الغير حكومية؟

يلبى المتطلبات إلى حد كبير يلبى المتطلبات يقارب المتطلبات لا يلبى المتطلبات لا ينطبق

> كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء

> الموارد المطلوبة

> المستندات المرجعية لتعليل الإجابة

هل تقوم الجهات الرسمية بنشر معلومات ومعطيات بيانية مفصلة ودقيقة حول مدى تحقيق السياسة العامة للعدالة الاجتماعية لضمان المحاسبة والشفافية؟

يلبى المتطلبات إلى حد كبير يلبى المتطلبات يقارب المتطلبات لا يلبى المتطلبات لا ينطبق

> كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء

> الموارد المطلوبة

> المستندات المرجعية لتعليل الإجابة

هل ينص الدستور والإطار التشريعي على ضرورة ادماج العدالة الاجتماعية ومبادئها في السياسات والبرامج العامة؟



هل لدى الحكومة رؤية واضحة حول ضرورة دمج العدالة الاجتماعية ومبادئها في السياسات والبرامج العامة؟



Filling Date	Score
December 21, 2020	21
December 21, 2020	15
December 21, 2020	15
December 21, 2020	15



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



الأمم المتحدة
الشرق الأوسط
ESCWA

وشكراً